

الفصل الثالث

بعض مظاهر الحياة الاجتماعية والثقافية

في عصر محمد علي

لم يخل الديوان من التعرض لبعض النواحي الاجتماعية والثقافية والحياة اليومية للشعب المصري حيث أوضحت وثائقه بعض العادات والتقاليد التي كانت سائدة ، ومحاولات محمد علي تنظيمها ، واضفاء سيطرة الدولة على شؤونها ، وبعض هذه النواحي صحية مثل عملية الختان والولادة والفصادة ، وبعضها خاصة بحماية الأهالي من اللصوص والمزورين وردعهم ليكونوا عبرة لغيرهم مثل اعدام اللصوص والمزورين ذوى السوابق المتعددة ، ومعاقبة شاهدى الزور والمتاجرين بأرواح الأهالي وبعضها خاص بالهروب من البحرية ، ونظام تعداد النفوس .

هذا بالإضافة الى نواحي أخرى مثل تنظيم المهن كهيئة السمسرة أما عن النواحي الثقافية التي تعرض لها الديوان فقد اقتصرنا على ديوان المدارس وفيما يلي نعرض لذلك .

١ — مزالة مهنة التوليد والختان والفصادة :

حتمت الحكومة على الأهالي التأكد من هوية المصرح لهم بمزاولة هذه المهنة قبل اجراء أى عملية ، وذلك بأن يقدم الراغب فى ختان أحد من أولاده الى مجلس الصحة التابع للمنطقة التى يقطن فيها ما يوضح اسم الحلاق الذى سيقوم باجراء عملية الختان فيقوم المجلس بالاستعلام عن الحلاق فإذا كان من المصرح لهم باجراء عملية الختان أجاز له اجراء العملية^(١) كما توضح لنا الوثائق أن الحلاقين والدايات الذين صرح لهم

(١) دار الوثائق : ديوان التجارة والزراعة (عربى) صادر ووارد

بمزاولة مهنة التوليد والختان والفسادة كانوا يحملون تذاكر حكومية مطبوعة ثمن الواحدة منها عشرون قرشا تعطى للراغبين في تختين أولادهم، أو للحوامل من السيدات اللاتي حان موعد ولادتهن ، ثم يسدد ثمن هذه التذاكر الى مجلس الصحة .

٢ — محاولات الحد من ظاهر اللصوصية والتزوير :

وحول زيادة عدد اللصوص داخل القاهرة ومحاولات محمد على الحد من هذه الظاهرة المقلقة فقد أمر مأمور ديوانه بأن يعدم كل لص شرير له سوابق في اللصوصية ويتم القبض عليه ، وذلك بهدف قطع دابر هؤلاء بعدد أن وصل الى سامعه بأن اللصوص الاشرار قد تزايد عددهم في المحروسة (٢) ، ولم يتوقف الأمر عند ذلك الحد بل طالب محمد على باعدام اشرار اللصوص الموجودين داخل السجون بدلا من حبسهم حتى يكونوا عبرة للآخرين (٣) ونتيجة لذلك قل عدد الجرائم .

وقد يجرنا ذلك الى ان نتساءل عن طريقة التحقيق مع المتهمين قبل الحكم عليهم ؟

تجيب الوثائق بأن محمد على كان يتوخى الدقة في التحقيق من أمر المتهمين ، وصحة المعلومات التي تصل للمسؤولين عنهم والتحقق من خطورة جرائمهم ، كما انه وافق على رأى رجال الدين بضرورة « تفقد السجون بين حين وآخر توطئة لمعاملة كل سجين بما يستحقه من عقوبة حسب نوع الجريمة التي فعلها فالذى يستحق الضرب منهم يضرب ثم يخلى سبيله والذي يستحق النفي ينفى في الحال ، والذي يستحق عقوبة السجن الطويل يبيت في أمره في أقرب وقت » (٤) كما أمر بالأسجن المذنب مدة

-
- (٢) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (٦) من الجناح العالى الى حبيب أفندى مأمور ديوانه في ٢٤ رمضان ١٢٤٩ هـ .
(٣) نفسه : في ٢٥ رمضان ١٢٤٩ هـ .
(٤) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (٢١) من الجناح العالى الى ارتين بك مدير مبيعات الاسكندرية في ١٨ رجب ١٢٦٠ هـ .

طويلة دون أن يحقق معه « إذ أن ذلك له اثره في حياة السجين ، وحياة الأسرة التي يعولها » .

كما أمر حكام الجهات بتفقد السجون أسبوعيا ، وأن يتولوا الفصل في قضايا السجناء في وقتها ، وهو بمعاينة الحكام الذين يهملون في ذلك بإشدد العقوبات^(٥) .

أما عن حالات شهادات الزور وطريقة معالجتها فانه بعد أن ازدادت حالات رفع القضايا القائمة على تهم ملفقة الى المحاكم الشرعية كتب محمد على الى الشيخ حسن العطار شيخ الجامع الأزهر يستفتيه في هذه المسألة ، فكان رده هو تحصيل رسوم للمحكمة من هؤلاء وإذا كان المزور من الإنجليز فبالإضافة الى تحصيل الرسوم منه يرسل الى شيخ الأزهر لمعاتبته^(٦) .

٣ — محاولات ردع اصحاب المراكب الذين يتجاوزون الحمولة :

وعن محاولات ردع اصحاب المراكب الذين يهتمون بالكسب السريع دون النظر الى مراعاة ارواح الإلهالي حيث كانوا ينقلون الإلهالي من شاطئ الى آخر ، ويتجاوزون حمولة المراكب طمعا في الكسب مما يتسبب عنه غرق الناس ، فقد تم التنبيه على هؤلاء وسائر المراكبية ألا يركبوا أشخاصا أو أشياء زيادة عن الحد ، ويجب أن يفهموا انه اذا أركب شخصا زيادة وغرق فان ذلك الرئيس سوف يعاقب بالقتل^(٧) .

٤ — ظاهرة الفرار من الخدمة بالبحرية المصرية .

ويتضح من وثائق هذا الديوان قيام بعض الجنود بالفرار من خدمة

(٥) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (٢١) من الجناح العالي الى أرتين بك مدير مبيعات الاسكندرية في ١٨ رجب ١٢٦٠ هـ .
(٦) نفسه : محفظة رقم (٦) من الجناح العالي الى حبيب أمندی حاكم ديوانه في ٩ رمضان ١٢٤٩ هـ .
(٧) نفسه : محفظة رقم (١١) من محمد على الى نجله في ٣ رجب ١٢٥٤ هـ

الأسطول المصري ، كما يتضح أن كل من كان يدخل في خدمة الأسطول يرسم على يده الوشم علامة انفار البحرية لذلك حاول بعض الهاربين من الجنود تعديل الوشم المرسوم على أيديهم خشية التعرف عليهم ، ولما وصل ذلك إلى مسامع الباشا طالب البحث بجدية عن هؤلاء الجنود الفارين ، والقبض عليهم واعادتهم إلى الأسطول حرصا على ألا يتكرر ذلك من أمثالهم (٨) .

٥ — العمل بمهنة السمسرة :

لم تكن مهنة السمسرة متاحة لكل من يرغب العمل فيها ، بل كانت هناك شروط لمن يريد الانتساب إليها وهي أن يتقدم بطلب إلى مجلس تجار مصر يعرب فيه عن رغبته في الانضمام إلى هذه الطائفة فإذا ووفق على طلبه يتم وضعه تحت الاختبار لمدة ستة شهور ليتبين مدى صلاحيته من عدمها ، فإذا ثبتت صلاحيته ووجدت فيه الأهلية والاستعداد والاستقامة يعطى له مجاس التجار رخصة يعمل بمقتضاها مع هذه الطائفة (٩) .

٦ — تعداد النفوس :

وعن عمليات احصاء تعداد النفوس فقد أمر محمد علي بعمل تعداد لنفوس الأهالي ، ويبدو أن هذا التعداد في أول أمره كانت تعوزة الدقة خاضة وان بعض الفلاحين كانوا يفرون من قراهم أثناء عملية التعداد خشية الحاقهم بالخدمة العسكرية أو هربا من الضرائب الملقة على عاتقهم ، ونتيجة لذلك أمر محمد علي مديري الجفالك باليقظة وتوخى الدقة في احصاء النفوس التي بعهدتهم والعمل على ارجاع المتسحين من الأهالي إلى قراهم ، وحذرهم بأنه إذا ظهر من مراجعة التعداد الذي يقوم به مفتشوه

(٨) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (٦) من الجناح العالي إلى حبيب افندي مأمور الديوان في ٢١ شوال ١٢٤٩ هـ .
(٩) دفتر صادر الزراعة عربى ١٢٩٣ تحت رقم ج/١٠/١/٢/١
ص ٢٢ ، ٢٥ .

من بعدهم كشوفات ناقصة عن عدد الأهالى ستتم معاقبتهم (١٠) . ونتيجة
لتعذر إعادة المتسحبين الى قراهم في موسم الحصاد خاصة وان معظمهم
كانوا يختفون في الصحراء ، ويبيتون خارج قراهم فقد طالب محمد على
مديرى الجفالك بأن يتم عمل الاحصاء في الشتاء (١١) حتى يكون المتسحبون
قد عادوا الى قراهم .

وبموجب اتمام التعداد كانت تستكمل غالبا آليات الجهادية بالانفار
اللازمة ، وكان يحدد لكل مديرية عدد معين حسب تعدادها للائتماق
بالجهادية ، وكان الفرز يتم باجراء الكشف الطبى على الأفراد الصالحين
للعسكرية بمعرفة كبير الأطباء وأحد ضباط الآلاى الذى سيجند به الشبان
المختارون (١٢) .

٧ — محمد على وتجار الذهب :

يتضح من وثائق الديوان قيام محمد على بفرض رسوم ثلاثة في المائة
على المصوغات التى يقوم ببيعها تجار الذهب ، وان هؤلاء الصياغ تضرروا
من ذلك (١٣) ، كما يتضح انه عندما بلغ محمد على أن أحد اليهود
المقيمين بمصر يأخذ الأتربة الموجودة عند الصاغة الى ورشة سك النقود
ويستخرج منها ذهبا باحراقها في فرن أمر بضرورة الاسراع بارسال هذا
اليهودى اليه ومعه أدواته وآلاته (١٤) .

(١٠) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم ٢٦ بتاريخ ٢ محرم
١٢٦٣ هـ رسالة من الجنب العالى الى رشيد بك مدير جفالك الى جهة
الشرقية والقبلىة في ٢٦ شعبان ١٢٦٣ هـ .
(١١) نفسه : من الجنب العالى الى ابراهيم اغا الألفى مدير جفالك
شرق الجهة القبلىة في ١٤ الحجة ١٢٦٣ هـ .
(١٢) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (٣) من الجنب العالى
الى مدير الغربية .
(١٣) ديوان التجارة عربى : صورة الصادر للداخلية ، عرضحالات
ص ٨ .

(١٤) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (١١) من محمد على
الى مدير الديوان في غرة ربيع ثان ١٢٥٤ هـ .

٨ — محمد على ومحلات بيع الخمر :

كان محمد على حريصا على استرضاء مشاعر المسلمين وعدم مسهاة، فعندما بلغه أن عددا من الدكاكين والمحلات القريبة من المساجد وبيسوت المسلمين وعددها مائة وعشرة قد استؤجرت لبيع الخمر والمسكرات حذر محمد على أصحاب هذه المحلات من بيع المسكرات والشرب بين منازل المسلمين وجوامعهم كما أمر « بمنع المسكرات والشرب في محلاتهم وأن الذى يخالف هذا الأمر يفلق باب محله حالا ، ومن يوجد أنه يبيع المسكرات ويشربها خارج دكانه يفلق دكانه وباب داره معا » (١٥) .

يضاف الى ذلك أنه قام بمفاوضة القناصل لاتخاذ القرار في شأن المشروبات الكحولية الزمع صرغها لرعاياهم (١٦) .

٩ — محمد على والاهتمام بأمور المساجد :

كان محمد على ينعم بعدد من الأئمة لتكون مربوطة بإدارة المساجد كى يصرف من ريعها على أمام المسجد والمؤذن والخدم يضاف الى ذلك أنه كان يستجيب لمتطلبات اصلاح المساجد فعندما قابله شيخ الجامع الأزهر ومفتى المالكية وأوضحوا له أن منارة الجامع الأزهر في حاجة الى اصلاح يتكلف ستة آلاف قرش والتمسا منه المساعدة ، أمر محمد على بتنفيذ المطلوب حسب طلبهم ، وصرف المبلغ المذكور من جانب الميرى (١٧) .

هذا ما تعرضت له وثائق الديوان من نواحي اجتماعية ولم يبق سوى تعرضها للتعليم .

(١٥) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (١٢) من محمد على الى مدير ديوانه في ١٤ رجب ١٢٥٤ هـ .

(١٦) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (٨) من الجناب العالي الى بوغوص بك .

(١٧) نفسه : محفظة رقم (١٣) من محمد على الى صاحب السعادة كتخدأ في ٢٠ محرم ١٢٥٥ هـ .

١٠ - محمد على والتعليم :

تشير الوثائق الى أن رغبة محمد على في اصلاح التعليم شملت اتجاهين هما انشاء المدارس الحديثة ، وارسال البعثات الى بلدان أوروبا المختلفة لارتشاف مناهل العلم هناك واعداد النواة المثقفة التى يمكنها بعد عودتها الى مصر أن تحل مكان الأجانب من الأطباء والمهندسين والضباط والأساتذة وغيرهم ومن أجل ذلك كان محمد على يتتبع أخبار الطلاب الذين يرشحهم ديوان المدارس للسفر الى أوروبا لتحصيل العلوم العصرية هناك ففى رسالة له الى أرتين بك مدير الأمور الافرنجية يطلب اليه ان يقوم باركاب الاثنى عشر تلميذاً الذين فرزوا من ديوان عموم المدارس، ومن تلاميذ المهندسخانة المسافرين الى انجلترا لتحصيل فن الميكانيكا عند قدومهم اليه في واپور انجليزى ، ثم ارسالهم الى انجلترا ^(١٨) كما طالبه بأن يكتب كتابا الى المسؤولين هناك لتنظيم ما يلزم هؤلاء الطلاب وتوزيعهم على المصانع على ان يصرف لكل منهم مرتب شهري قدره مائتان وخمسون قرشا ^(١٩) .

ولما قدم رفاعة الطهطاوى من باريس رأى محمد على طريقتين للاستفادة منه الاولى ارساله الى مدرسة الطب في أبى زعبل ليعلم تلامذتها اللغة الفرنسية والثانية هى قيامه بترجمة الكتب من الفرنسية الى العربية واخيرا استقر رأيه على ارساله الى مدرسة الطب لأنه بذلك سيقوم بتعليم اللغة الفرنسية للطلاب ، « ويخرج كل سنة ما بين خمسة وعشرين وثلاثين مترجما » ^(٢٠) يقومون بحركة ترجمة واسعة لنقل علوم الغرب الى العربية والتركية حتى يفهمها التلاميذ .

-
- (١٨) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (٢٧) من الجناح العالى الى أرتين بك مدير الأمور الافرنجية فى ٢٧ محرم ١٢٦٤ هـ .
- (١٩) محمد شفيق غربال : محمد على الكبير ، القاهرة ، دائرة المعارف الاسلامية ص ١٠٨ علما بأن نفقات تعليم هؤلاء المبعوثين كانت تخصم من ثمن القطن المصدر الى لانكشير .
- (٢٠) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (٦) من الجناح العالى الى محمود بك ناظر الجهادية فى ١١ ذى الحجة ١٢٤٦ هـ .

والمعروف أن محمد على أنشأ في باريس مدرسة حربية تحت اشراف وزير حربية فرنسا ، وكان اساتذة هذه المدرسة من الفرنسيين اما طلابها فكانوا من المصريين الذين اختارهم سليمان باشا الفرنسي .

ولما كان محمد على يحرص على الا يرتدى طلاب هذه المدرسة زي الفرنسيين ، ولا يحاكونهم في عاداتهم وأحوالهم فقد أمر بارسال مائة وخمسين طربوشا وبعض الملابس بعدد الطلاب هناك (٢١) .

يضاف الى ذلك ان مدرسة الطب التي انشأها محمد على بفرض تخريج ضباط للقسم الطبى في الجيش كانت موضع اهتمامه فذكر في رسالة له الى بوغوص بك يقول « من المعلوم ان علم الطب اشرف العلوم ، وان لزوم تعليمه أمر صحيح .. وان الكتب اللازمة لتحصيله هي تحت الترجمة من اللسان الطليانى الى العربى والتركى ، وقد اعدنا من يعلمون ويتعلمون لتعليمه وتعليمه » (٢٢) كما أوضح له انه لكى يكون المتعلمون عارفين بعمليات التشريح لابد من استيراد « الصور والرسوم المصنوعة من الشمع العسلى وثمنها يقدر بتسعمائة فرانسة » (٢٣) .

ولم يقتصر ديوان المدارس على مهنة التعليم ، وتلقين المعارف بل كان يشرف على الانشاءات المدنية من ترع وجسور وقناطر وغيرها فبنساء على اللوائح التى أصدرها محمد على أحييت عملية التفتيش على كفاءة المبانى المعمارية الى ديوان المدارس وذلك لصيانتها من التلف (٢٤) .

وفى هذا الديوان تألفت جمعية من المهندسين تنظر فى الانشاءات المقرر اقامتها ، وتدلّى برأيها الى ديوان المعاونة الذى يقوم بعرضه على

(٢١) نفسه : محفظة رقم (٢٥) من الجناح العالى الى أرتين بك فى ٢٧ ربيع الأول ١٢٦٣ هـ .

(٢٢) ديوان التجارة والمبيعات : محفظة رقم (٢) أوامر لـديوان التجارة والمبيعات فى جمادى الآخرة ١٢٤٠ هـ .

(٢٣) نفسه :

(٢٤) نفسه : محفظة رقم (١٣) من محمد على الى كخددا صاحب السعادة فى ٦ رجب ١٢٥٥ هـ .

محمد عاى فاذا وافق تحرر الأوامر بأجراء العملية للمدير التى فى مديريته
هذه العملية ، ويرسل الخبر بالعلم لديوان المدارس (٢٥) .

ومن أجل ذلك كان ديوان المدارس يحتفظ بجداول جميع العمليات
القديمة والجديدة ، كما كان يحتفظ بسجل يشمل أسماء المهندسين
وبيان وظائفهم وعملياتهم ، وكان المديرون يقومون بالإشراف على العملية
ثم يقوم ديوان المدارس بالتفتيش بعد ذلك فاذا وجد خلا أو قصورا فى
أى جهة يبلغ عنه ، وإذا اتضح أن هذا القصور ناشئ عن إهمال من
المهندسين تجرى محاکمتهم بديوان المدارس .

(٢٥) نفسه : صورة القرار الذى صار بطرف سعادة كخدا باشا
فى ٧ صفر ١٢٥٥ هـ .